عند سيدي في ذلك وما الصواب من قول اوليك بعد ما سمعت ما جرى
من قول من ترى فليكتب سيدي ما ظهر عنده واستقر بعد امعان النظر وبعط
العامل حقه وان عظمت المشقة لاعدمكم المسلمون ثاشم كاسدس العمده
والمل جو عند الشده الجواب والله الموفق للصواب ان الذي ظهر لي بعد التامل
اياما ومراجعة كلام المذهب في ذلك والعلم عند الله سبحانه وتعالى لمسله السوال
هو لمسله الشهيره بالحلاف بين المتاخرين بعينها وان المجيب بذلك تداصاب
الصواب وجرى على طريق السداد كما ياتي ايضاح وجه ما قاله وغير خاف
على الفقيه السايد كثره الاختلاف فيها فالذي ذهب اليه زكريا سقا الله ذراه عن
انه اذا تاخر الوقف صرفت الغله للورثه وبذلك جزم شيخ الاسلام احمد بن حجر في
للمنهاج وبه افتى العلامه محمد حسبي الفقيه وجزم به في العقايد واعتمده
وجزم الفقيه العلامه عبد الله بن عمر بحرمه في بلوغ المرام والعلامه بافاضل
كلامهم انه وان تاخر الوقف عن الموصى عناداً فالغله باقيه للورثه
مالم يعد بل قال القماط اذ كيف يستحق الموقوف عليه الغله قبل
الوقف وسياتي كلام الشارح بحرمه في العدده ما يشير الى ذلك والذي ذهب
اليه ابن العماد السكري والقمولي في الجواهر بانه لجهه الوقف قال في
الاسعاد وهو الاقرب وبه افتى الناصري فاذا علمت ذلك فالذي
اميل اليه ما جنح اليه الشيخ زكريا ومن تبعه لما عضاده بمساله العبد

الموصى

الموصى باعتاقه فان اكتسابه للورثه مالم يعتق كما جزم به سعادة الشيخ
الذيران هما عمده المذهب بل نقل ابن في الكفايه انه للعبد بلا خلاف للروياني في البحر
ومن ثم مال الجرجاني ومثله قال لو اوصى بوقف شيء متاخر فانظر كيف جعل الشيخ رحمه الله انه مثل
مساله العبد بلا فرق وجرى عليه رحمه الله نقل المسايل المذهبيه وتاخير الوقف
من الموصى وان كان به مستبشراً فهو لا يعتبر الحكم بقي ما وراء العلامه عبد الله عن بحرمه
العدده مالفظه مساله عن جل اوصى الى اخر ان يقف من ماله ارضاً معلومه بعد موته
ولم يقفها الوصي بعد موت الموصى الا بعد مده طويله وحصل من تلك الارض غله في تلك
المده فهل تكون الغله المذكوره في تلك المده للورثه او للموقوف عليه فاذا قلتم انها للورثه
فهل اذا تنازع الورثه والموقوف عليه فقالت الورثه بعد موت الواقف لم يقفها الا بعد
سدس وقال الموقوف عليه بل وقفها بعد نصف سنه من بعد موت الموصى فمن
المصدق في ذلك الورثه او الموقوف عليه فاذا كان الموقوف عليه مستحقاً اولم يكن
مستحقاً ولكن كان فيه اي الموقوف عليه جنون مطبق فهل تكون الحكم في
ذلك اقوى ما حرره الجواب ان الاذرعي قال في شرحه انه وقع استفتاء في
ذلك وان بعض العصريين افتى بان الغله المذكوره للورثه قال وهو الاشبه وافتى
بعضهم بخلافه والمعتمد الاول واذا ادعى الواجب ان ما وقفه الا بعد خمس من موت
المورث وقال الموقوف عليه بل بعد نصف سنه ولا بينه فان القول قول الوارث
بيمينه لان الاصل بقاء ملكه في الغله كما سبق وكذلك اذا كان الموقوف

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)